الأمـــن المـائـــي العـــربـــي
الواقـــــع والأزمـــــة

أ.د/ إمام محمود الجمسي
وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

تمهيد :

تمثل ندرة المياه العذبة أحد أهم المشكلات أمام التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، وأمام التنمية الزراعية والتنمية العمرانية بشكل خاص ، وذلك لكون المياه أحد المحددات الهامة التي يتوقف التوسع في مجالات التنمية على الكمية المتاحة منها للأغراض المختلفة .

ويعتـــبر حيازة المورد المائي ، وصيانته ، وتنميته أحد الأهداف الإستراتيجية للمجتمعات المختلفة في الماضـــي والحاضر والمستقبل ، ولقد ساعد النمو السكاني المضطرد ، وعمليات التنمية الصناعية ، والاتجاهات العمـــرانية التوسعية في كافة المناطق على الزيادة العالية في الطلب علي المياه العذبة ، بينما يكاد جانب عرض الميـــاه (المـــتاح من المياه) أن يكون ثابتا باستثناء ما يتم اكتشافه من موارد جوفية ، وهو ما يخلق مشكلة في العديـــد من مناطق العالم ، وما يمثل أحد القضايا التي تعتبر أحد أسباب الحروب ، أو أحد الأسباب لخلق بؤر للـــتوتر والاضـــطراب السياسي بين البلدان بعضها البعض ، خاصة دول الجوار . وتزداد سخونة أزمة المياه في الوطـــن العـــربي مع ندرة موارد المياه العذبة المتجددة ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، وزيادة الطموحات الإقتصـــادية في التنمية وغيرها من الأسباب مما قد يؤثر على الأمن القومي العربي ، وهوما يجعل قضية المياه من القضـــايا الـــتي تســـتلزم العديـــد من الدراســـات ، وتستدعي ضرورة التنسيق في السياسات والتكامل في المشروعات والاستخدامات.

أولا : أبعاد مشكلة المياه في الوطن العربي:

لمشـــكلة المياه في الوطن العربي أبعاد متعددة ومحاور مختلفة تؤدى في النهاية إلى زيادة التعقيد في تلك المشكلة وأهم تلك الأبعاد هي :

(١) افـــتقار المنطقة إلى موارد مناسبة من المياه العذبة الطبيعية حيث تتعرض مساحات كبيرة من المنطقة العربية للجفاف سواء كانت صحاري أو غيرها .

(٢) يـــأتي جـــزء كبير من إمدادات المياه من تدفقات أنهارها من بلدان خارجها ، أى أن الدول العربية دول مصـــباته أنهـــار ، وليســـت دول منابع أنهار ، فمصر والسودان تأخذ مياهها من منابع نهر النيل سواء في الـــبحيرات الكـــبرى أو الحبشة ، كما أن منابع نهري دجلة والفرات تقع في تركيا ، مما يعني تعرض تدفق المياه إلى الدول العربية للخطر.

(٣) معـدلات هطـول الأمطار منخفضة وغير منتظمة ، وسيئه التوزيع على البلدان العربية مما يجعل ظواهر الجفـاف والصـحاري تحدد خصائص المنطقة (٩٦% من الأراضي العربية جافة ، حيث ٣٧% صحراء مجدية ، ٤٣% صحراء ، ١٦% شبه صحراء) .

(٤) زيـادة الطـلب عـلى المياه بمعدلات عالية وسريعة وذلك في ضوء التوسع في التنمية الزراعية الأفقية ، والتنمية العمرانية ، والصناعية وغيرها مع الثبات النسبي في المتاح من المياه .

(٥) سياسـات غير واعية لاستخدامات المياه ، وذلك بالإفراط في استخدامات المياه خاصة الجوفية ، فالأردن واليمن تسحب من مياهها الجوفية ما يتراوح بين ٢٥-٣٠% أكثر من معدلات تغذيتها ، ويزيد الأمر عن ذلـك في قطـاع غزة بفعل إسرائيل ، وهو ما يهدد احتياطات المياه الجوفية عن طريق تسرب مياه البحر المالحة أو الملوثات إلى تلك الأراضي.

ومـع أن سـحب المياه الجوفية في بلدان المغرب العربي ليس بتلك المعدلات المرتفعة ، فأن نقص المياه أصبح وشيكا في تلك المنطقة أيضا .

(٦) تدهـور نوعية المياه بسبب التلوث الناشئ من استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات وصرف المياه الأروائية والصـناعية المسـتخدمة في الأنهـار والبحيرات والقاء النفايات الصلبة بمحازاة ضفاف الأنهار وغيرها من عوامل التلوث .

(٧) توجيـه أكبر قدر من المياه للزراعة منخفضة القيمة ، بينما لا يوجه ما يكفى للناس والمدن ، حيث تزيد نسـبة المياه المخصصة للرى عن ٨٧% أما الاستخدامات الصناعية والعمرانية فتقل عن ١٣% ، أما على مستوى العالم فأن نسبة المستخدم للري الزراعي فلا يتعدي ٦٩%.

(٨) افتقاد جهود تحسين أوضاع وادارة المياه تفتقر الي التنسيق ، خاصة فيما يتعلق بالمبادرات المحلية والوطنية والدولية .

(٩) وجود إسرائيل كقوة عسكرية استعمارية تعمل على :

* سرقة المياه المتاحة للعرب في كل من فلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر .

* أثاره المشكلات نحو إمدادات وتدفق المياه إلي العرب من خلال اتصالاتها مع كل من أثيوبيا وتركيا بوساطة أمـريكية وفى هـذا الإطار فأن إسرائيل عمدت إلى إرسال خبراء إسرائيليين إلى دول حوض النيل وحاولت خفض حصة مصر من مياه النيل ، واتفقت على بناء ٣٣ سدا على منابع النيل بالحبشة تم بناء ٦ منها وذلك بغرض مساومة مصر على حصتها في المياه .

* كمـا تقـوم بالاتفاق مع الولايات المتحدة وبعض تلك الدول بأجراء الدراسات التي تضع سيناريو أخر ، يقتضي زيادة حصة مصر من مياه النيل شريطة أن يمد إسرائيل بالمياه من خلال ترعة السلام.

* محاولـة إقامـة قواعد عسكرية مشتركة لتأمين مياه النيل بمساعدة أمريكا وإسرائيل وذلك تحت فكرة ربط مصر والسودان وأثيوبيا بشبكة موسعة ، وبغرض إمداد إسرائيل بمياه النيل .

* خططـــت إسرائيل مع تركيا لبناء ٢١ سدا على أعالي نهرى دجلة والفرات ، وذلك بهدف التأثير على كل من سوريا والعراق ، بحيث تستطيع تركيا بيع المياه إليها بالطريقة التي تحبها .

* اعـــلان إســـرائيل في هذه الأيام عن مشروع بناء سد على نهر اليرموك في الأراضي السورية وبالتعاون مع الأردن لاستغلال المياه العربية لصالحها .

هـــذا ولما كان الأمن المائي العربي هو من أهم محاور الأمن القومي العربي فأنه من الواضح أن عدم اعطاء هذا الجـــانب حقـــه مـــن العناية والرعاية والدراسة الجادة ، سوف يؤدى بلا جدال الى تعرض الأمن العربي لخطر شديد .

ثانيا : الموارد المائية العربية :

تعتمد الدول العربية على :

(١) مياه الأمطار

(٢) الموارد السطحية العذبة (الأنهار)

(٣) المياه الجوفية

(٤) الموارد غير التقليدية

ومياـــه الأمطـــار كما سبق القول منخفضة وغير منتظمة وسيئه التوزيع لا يمكن الاعتماد عليها في وضـــع سياسة زراعية لاستغلال الأراضي المتاحة ، ويعتمد على المطر كل من سوريا والعراق ولبنان والأردن وتونس والمغرب والجزائر والسودان والصومال.

أما الموارد السطحية فهي قليلة نسبيا حيث لا يتوفر للدول العربية سوى نهر النيل ونهري دجلة والفرات وبعض الأنهـــار الصـــغيرة التي تعتبر مغلقة ، وتبلغ جملة الموارد السنوية المتجددة نحو ٤٢ مليار مكعب ، بالأضافة الى المخزون . هذا ويمكن تلخيص الأوضاع المائية للوطن العربي كالآتي :

(١) يقدر الوارد المائي المطري السنوي بحوالي ٢٢٨٢ مليار متر مكعب .

* ١٤,٥% من هذا الوارد تسقط على نحو ٦٧%من إجمالي مساحة الوطن العربي ومعدل يقل عن ١٠٠ مم (فقيرة) .

*١٩ % بمعدل ١٠٠ ٣٠٠ مم (متوسطة) تغطي ١٥ % من المساحة ٦٦,٥ بمعدلات تزيد عن ٣٠٠ مم وتغطي ١٨% من المساحة .

(٢) الموارد المائية السطحية ويقدر بحوالي ٢٠٤ مليار متر مكعب .

٥٤% تتشكل داخل حدود الوطن العربي .

٤٦% من مصادر خارجية .

وتتوزع كالآتي :

المشرق العربي ٦٧ مليار بنسبة ٣٣%

الجزيرة العربية ١٠ مليار بنسبة ٥ %

الإقليم الأوسط ٨٧ مليار بنسبة ٤٢%

المغرب العربي ٤٠ مليار بنسبة ٢٠%

(٣) الميـاه الجوفية ويقدر مخزونها بحوالي ٧٧٣٤ يتحدد منها سنويا ٤٢ مليار ، ويتاح للاستعمال ٣٥ مليار ويتوزع المخزون كالآتي :

٨٣%	الاقليم الأوسط
١٢%	المغرب العربي
٤,٧%	الجزيرة العربية
٠,٣ %	المشرق العربي

(٤) المـوارد غـير التقـليدية وتشمل مياه البحر المعالجة ، ومياه الصرف الصحي المنقاة واعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ، وجملة هذا المورد حاليا نحو ٧,٦ مليار متر مكعب .

ثالثا : متوسط نصيب الفرد من المياه :

بـلغ عـدد سكان الوطن العربي نحو ٢٥٠ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ، وفي هذا العام بلغ متوسط نصـيب الفرد العربي من المياه نحو ٩٩٠ متر مكعب في السنة بعد أن كان ذلك المتوسط يبلغ نحو ١٠٩٠ متر مكعـب في السنة عام ١٩٩٠ ، أي أنه خلال خمسة أعوام فقط دخل العالم العربي حزام الفقر المائي ، وهو ما يمثل عبئا أضافيا إلى أعباء تلك الأمة المتراكمة عليها .

وتجـدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن عدد محدودا من الأقطار العربية هو الذي مكنت موارده المائية مـن الـبقاء خارج حزام الفقر المائي مثل العراق ولبنان والمغرب وعمان ومصر (حتى عام ١٩٩٥) ، إلا أن تـلك الـدول أصـبحت علي حافة خط الفقر المائي (باستثناء العراق) ، كما أن لبنان تتعرض مياهه عمليا للاسـتيلاء عـليها من إسرائيل بما يشير انه هو الأخر يعاني من نقص شديد في المياه المتاحة له لاستخدامها في أغراضه .

رابعا : الاستخدامات الحالية للمياه العربية :

تشـير بـيانـات سـنة ١٩٩٠ إلى أن الميـاه العربية تستخدم في مجـالات الزراعـة والصناعة والشـرب (استخدامات عمرانية) ، وأنها تتوزع بنسب ٩١% للزراعة ، ٤% للصناعة ، و٥ % للشرب أو الاسـتخدامات العمـرانية ، وتشير تلك النسب إلى التخلف الاقتصادي للوطن العربي لاعتماده بصفة أساسية عـلى الزراعة وبالتالي توجيه أعلى مورد طبيعي بنسبة كبيرة الي الزراعة مع عائدها المنخفض ، وهذه النسب تختلف من منطقه لأخري كالأتي:

المشرق العربي ٩٥% زراعة ١% صناعة ٤% شرب

الجزيرة العربية ٨٤%	٢%	١٤%
الإقليم الأوسط ٩٠%	٧%	٣%
المغرب العربي ٨٣%	٣%	١٤%

ومن الواضح أن الإقليم الأوسط هو الأكثر اتجاها للصناعة والتحديث ؟

ومن الواضح أيضا في ضوء استيراد العالم العربي لمعظم غذائه، أن كفاءة استخدام مياه الري ضعيفة للغاية وأن هناك حاجة ماسة لأعادة النظر في طريقة وأسلوب ونمط توزيع المتاح من المياه العربية على أنشطة الأنتاج الممكنة والتي تتيح تحقيق أكبر عائد في الحاضر والمستقبل .

خامسا : ماذا تفعل الأمة العربية ؟

السؤال مكرر في جميع أوجه الحياة ، لتشابك تلك الأوجه من ناحية ولتأثير كل في الآخر من ناحية أخري ، والإجابة واحدة وهي التعاون العربي في صورة مناسبة تقوم علي :

(١) استخدام الموارد العربية بالشكل الذي يعظم فائدتها علي مستوى القطر الواطن.

(٢) إقامة الأنشطة الإنتاجية في أماكن ومناطق مزاياها النسبية .

(٣) توفر عنصر الوعي والإدراك بمن هو العدو ومن هو الشقيق .

(٤) خلق إرادة التعاون العربي لصالح كل العرب .